مقدمة
الطبعة الأولى
١٩٦٠م

من أهمّ الأسباب التي حملتني على وضع هذا الكتاب سؤال لأحد الطلاّب الجامعيّين قال: «أليس في اللغة العربيّة كتاب يرشدنا إلى منهج البحث العلميّ ومصطلحاته؟ وكنت أحاضر في الطرائق العلميّة التي يجب على الباحث أن يعتمدها في بحوثه، لأنّ الجامعات العالميّة في مهمّتها التعليميّة تهتمّ بطريقة البحث العلميّ اهتمامها بالبحث نفسه. ولمّا كان البحث من متمّمات التعليم الجامعيّ في جميع المعاهد العربيّة، وفي جميع حقول الاختصاص رأيت أن أقوم بجمع ما يجب أن يعرفه الطالب عن البحث العلميّ في هذا الكتاب، إجابة عن السؤال المذكور، على الرغم من أن المكتبات الغربيّة حافلة بالكتب المنهجيّة العلميّة الدقيقة التي ترشد الطالب إلى مبتغاه في هذا الموضوع، ولست مغالية إذا قلت إنّ الجامعات الغربيّة والكليّات تكاد، كلّ واحدة منها، تستقلّ بمؤلّف في هذا الموضوع، أو بكراسة، لتوجيه طلاّبها الجامعيّين.

وفي عام ١٩٥٢م سبق كتابي هذا، كرّاسة جمعت فيها أهمّ المصطلحات العربيّة للبحث، مستعينة ببحوث عربيّة مختلفة، وبعض الكراريس الانكليزيّة في كتابة البحث، وإنّما لم تتناول جميع مناحي البحث.

وقبل أن أتحدّث عن محاولتي هذه لا بدّ لي من أن أذكر في هذا المجال، المحاولات العربيّة السابقة، بترتيبها التاريخيّ كطلائع

توجّه توجيهاً علميّاً دقيقاً، وتضيف إلى مكتبتنا العربيّة كتباً قيّمة لا يستغني عنها الباحث عامّة، والطالب الجامعيّ خاصّة.

أولاً: كتاب «**مصطلح التاريخ**» للدكتور أسد رستم، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، نشر في بيروت عام ١٩٣٩م. وكان أوّل محاولة باللغة العربيّة، والكتاب المعوّل عليه في دراسة مصطلح التاريخ في الجامعة الأميركيّة ببيروت، يوم كان الدكتور رستم رئيساً لدائرة التاريخ.

ويحتوي الكتاب على كلمة للمؤلف، وأحد عشر باباً وفهارس للموضوعات والأعلام. وقد استمدّ اسم كتابه «مصطلح التاريخ» كما يعترف هو في مقدّمته، من علماء الحديث الذين كان لهم الفضل الأوّل في تحرّي الحقائق العلميّة، ودراسة النصوص دراسة دقيقة، وتمييز الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الموضوعة. وقد تبعهم في ذلك رواة العرب، وأصحاب المصنّفات والأصول العربيّة القديمة في الأدب وتاريخه، كما أنّه اعتمد كتباً غربيّة في الموضوع نفسه.

وقد تناول الدكتور رستم نوعاً واحداً من أنواع البحث، وهو البحث التاريخيّ، وجانباً من جوانبه، وهو البحث النقديّ للنصّ في تحرّي الحقائق التاريخيّة، وتفسيرها وإيضاحها وعرضها، معالجاً جميع المراحل والأدوار التي يمرّ بها كلّ باحث، إلى أن يتمّ

البحث وتكتمل معالمه، ويصبح مقالة أو رسالة أو أطروحة. والأدوار التي أشار إليها المؤلّف من تقميش، واستعدادات، ونقد، وتنظيم، وشرح، وعدالة، وضبط، وربط، وتأليف، وعرض، هي نفسها من حيث جوهرها، في جميع البحوث وإن اختلفت الحقول. أمّا الهدف الذي رمى إليه فهو الفائدة للطّلاب الجامعيّين، ولكلّ باحث يتصدّى للتاريخ. وإنّما نأخذ على المؤلّف عدم إشارته في آخر بحثه القيّم إلى ثبت يجمع فيه المصادر التي اعتمدها.

ثانياً: كتاب «**منهج البحث التاريخي**» للدكتور حسن عثمان، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة فاروق الأول سابقاً، نشر في القاهرة سنة ١٩٤٣م. ويحتوي الكتاب على تصدير ومقدّمة وخمسة عشر فصلاً، وثبت للمصادر التي اعتمدها.

وقد أشار الدكتور عثمان إلى كتاب «مصطلح التاريخ» في تصديره بأنّه «أوّل كتاب في اللغة العربية عن منهج البحث التاريخيّ بالمعنى العلميّ الحديث»[1]. وجاء كتاب الدكتور رستم وكتاب الدكتور عثمان متشابهين موضوعاً وغاية، حتّى إن بعض الفصول قد توافقت كثيراً، ونحن لا نستغرب هذا التوافق، لأنّ الموضوع واحد والغاية واحدة، كما أنّ كليهما

(١) حسن عثمان، منهج البحث التاريخي (القاهرة: مط الاعتماد، ١٩٤٣م)، ص: و.

اعتمد المؤلّفات الغربيّة. وإنّما جاء كتاب الدكتور عثمان أدقّ من حيث التوجيه، وأقرب إلى المؤلّفات الغربيّة في البحث، بذلك كان امتداداً لكتاب «مصطلح التاريخ». يفيد منه الطّلاب الجامعيون الذين يتخصّصون بالتاريخ، والمدرّسون الباحثون الذين يتصدّون لكتابته.

وهذا الكتاب هو الكتاب الثاني باللغة العربيّة في منهج البحث التاريخيّ، وما قلناه في كتاب الدكتور رستم نقوله في كتاب الدكتور عثمان بأنّ منهج البحث التاريخيّ لا يختلف في جوهره عن منهج البحث عامّة، وإن اختلفت الحقول.

ثالثاً: كتاب «**كيف تكتب بحثاً أو رسالة**» للدكتور أحمد شلبي، من أساتذة جامعة القاهرة ، وقد نشر مرّتين في القاهرة: الأولى عام ١٩٥٢م، والثانية عام ١٩٥٤م. ويحتوي الكتاب على مقدّمة وستّة فصول. وملحق، وثبت للمصادر المعتمدة. وقد تناول المؤلّف فيه المنهج للبحث العلميّ عامّة في تطوّراته ومراحله حتّى اكتماله. بهذا يكون الكتاب محاولة أولى في هذا المجال باللغة العربيّة، وقد ألّفه، كما يقول، خدمة لطلاب الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصريّة. وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب يتّفق في غايته وما يرمي إليه مع كتابي من حيث المنهجيّة، فيتحدّث عن طريقة البحث عامّة من دون تخصّص بحقل ما، كما هي الحال في الكتب السابقة، إلا أنّني وجدت أنّ المجال

لوضع مثل هذا البحث ما زال قائماً، وأنّ طالباتنا وطلاّبنا في الجامعات العربيّة المختلفة هم أشدّ حاجة إلى مثل هذا المرجع باللغة العربيّة، ولا سيّما تكثّر المراجع العلميّة باللغات الأجنبيّة، وقلّتها باللغة العربيّة. زد على ذلك أنني وجدت مجالاً واسعاً لذكر مصطلحات ومختصرات للبحث، لم يشأ الدكتور شلبي أن يقرّها، كما أنّه لم يقبل أيّ اجتهاد أو ابتكار، إذ قال عندما ذكر بعض المختصرات: «لا يجوز للكاتب أن يختصر ما لم يجرِ العرب على اختصاره»[1].

وأخيراً أردت أن أوحّد المصطلحات التي جوّزها المؤلّف، مشيرة إلى غيرها، فأطلقت لفظة حاشية مثلاً على الفسحة التي تقع خارج المتن، وفي أسفله، على أن تطلق لفظة الهامش على الفسحات التي تقع خارج المتن، عن يمينه ويساره. كما استعملت عبارة إشارات الوقف بدلاً من علامات الترقيم تجنّباً للالتباس، على أن تطلق لفظة الترقيم على الأرقام فقط.

أمّا الملحق رقم (١ و٢) في كتاب الدكتور شلبي فقد استعنت به، واقتبست منه بعض التسميات التي أطلقها على إشارات الوقف، حرصاً منّي على توحيد هذه التسميات في جميع الأقطار

---

(١) أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة (ط:٢؛ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤)، ص: ٨٨.

(٢) م.ن.، ١٥٦.

العربيّة. وهو بدوره قد اقتبسها عن كتاب «نتيجة الإملاء» للشيخ مصطفى عناني، كما صرّح في كتابه.

رابعاً: كتاب «**نحن والتاريخ**» للدكتور قسطنطين زريق، أستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية ببيروت، نشر عام ١٩٥٩م.

ويحتوي الكتاب على توطئه وعشرة فصول، يعالج فيها موقفنا نحن أبناء العربيّة من التاريخ والبحث فيه. وعلاقتنا بماضينا، وكيف يجب أن نقف أمامه وجهاً لوجه، ونحييه درساً وتنقيباً، وندفع به إلى مستقبل أفضل وحياة كلّها خير، ونهضة، وخلق، وإبداع. والكتاب يختلف عن الكتب السابقة بأنّه غير منهجيّ في تناول خطى البحث، وإنّما يحلّل حالتنا النفسيّة مع تاريخنا نحن العرب، فيربط الماضي بالحاضر ربطاً لبقاً، ويحثّنا على التساؤل «عن ماضينا الذي نندفع منه، وعن مصيرنا الذي نندفع إليه كي نعي حقيقة هذا وذاك، ونعمل ما في استطاعتنا للتحكّم بالمصير، بدلاً من أن نكون له محكومين مسيّرين»[1].

وإلى جانب إحياء القوميّة العربيّة المتحرّرة المنفتحة، ومعالجة الحالة النفسيّة التي نتخبّطها في حاضرنا يحثّنا على اتّباع منهج

---

(١) قسطنطين زريق، نحن والتاريخ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩م)، ص: ٢١.

علميّ حديث في البحث التاريخيّ، لكي يساعدنا على حلّ مشاكلنا المتأزّمة، متسلّحين بفضائل خلقيّة رائعة، هي صفات العالم الباحث المتصوّف في سبيل الإنسانيّة، حتّى نعي إنسانيّتنا بأبهى مظهر وأجلّه.

ويختلف هذا الكتاب في غايته عن الكتب السابقة بأنّه يحرّك التاريخ عامّة، والتاريخ العربيّ خاصّة، ويجعله حياة تتدفّق، وعالماً ينهض، وأمماً تتسابق، ونشاطات تحيا وتقوم، وقلباً ينبض. ويحثّ أبناء الأمّة العربيّة على النهوض والعمل والخلق والإبداع، للمساهمة في موكب الإنسانيّة الضخم. بهذا تخطّى المؤلّف الحدود المدرسيّة، وانطلق بالأمّة العربيّة وحاضرها يتساءل، ويحاسب، ويقوّي العزائم، ويدفع الشباب، من كلا الجنسين، إلى العمل على مستقبل باهر لأمّتهم العربيّة التي لا تزال مقيّدة بتيّارات متنوعة، ونزعات متناقضة. وقد جاء الكتاب هذا مقدّمة متكاملة لكلّ كتاب جاء قبله، أو يجيء بعده في مجال التاريخ، ومنهج البحث فيه. وكنت أودّ لو دوّن المؤلّف ثبتاً مستقلاً في آخر الكتاب، للمصادر والمراجع التي اعتمدها، وقد أشار إلى بعضها في الحواشي.

أمّا كتابي «**منهج البحوث**» وقد اخترت له عنواناً يمثّل فحواه، فقد جمعت فيه اختباراتي الشخصيّة في التأليف، وفي التوجيه، وقراءاتي الغربيّة الواسعة في هذا الموضوع. ويعود اهتمامي به إلى

عام ١٩٥٢م، عندما اتّخذت التدريس رسالة ومهنة، فاهتممت بأن أجمع القوانين والمصطلحات التي ارتآها أشهر الباحثين الذين نجحوا في حياتهم العلميّة، وأن أشرح الطرق الصحيحة، والتوجيه القويم إلى البحث بمفهومه العلميّ الحديث.

ويحتوي كتابي الذي اتبّعت فيه طرائق غربيّة، على تمهيد، وستة فصول، فابتدأت بتعريف البحث وأنواعه وأهدافه ومؤهّلات الباحث، ليكون مشعلاً يهتدي به الطالب العربيّ، وكلّ من يتصدّى للبحث عامّة من دون أن أخصّصه في حقل من حقول المعرفة. ثم تحدّثت عن الشروط التي تتوافر في اختيار موضوع للبحث، وواجبات المشرف والطالب. ووضع خطّة للموضوع. وذكرت الاستعدادات الأوليّة التي لا بد منها كالفهرسة ومختصراتها، مقتبسة تارة من البحوث الأجنبية، وتارة أخرى من المكتبات الجامعيّة، وأخصّ بالذكر مكتبة الجامعة الأمريكيّة ببيروت، وفي بعض الأحيان أضع مصطلحات ومختصرات تمشّياً مع الروح العلميّة الحديثة.

وبعد هذا تحدّثت عن التقميش، وأهميّة تدوينه، ثمّ التأليف، وإخراج البحث، وعرضه عرضاً مكتملاً تاماً، ثم طبعه وتجليده، ومناقشته وإجازته. وفوق كلّ هذا أردت أن أنبّه الطالب العربيّ إلى ضرورة البحث العلميّ في حياته الجامعيّة، والتسلّح بفضائله، لأنّ البحث، في عصرنا هذا، جزء مهمّ من الحياة الثقافيّة، وسلاح قويّ يقتحم به الطالب العربيّ ماضي أمّته ومستقبلها بثورة

فكريّة متحرّرة، منفتحة، ونهضة مباركة، تدفعنا إلى ركب الحضارة الإنسانيّة العظيم.

ومهما يكن من شيء، فكتابي هذا منهجيّ، ومحاولة ثانية باللغة العربيّة في منهج البحث عامّة بمفهومه العلميّ الحديث، والبحث الجامعيّ خاصّة، وما زال المجال مفتوحاً للمساهمة في المكتبة العربيّة بمثل هذا الموضوع، بيد أنّ المكتبة الغربيّة قد حفلت، كما ذكرت سابقاً، بمئات من المؤلّفات في البحث العلميّ ومنهجه. وكان لا بدّ لي من أن أتّخذ جامعة في لبنان أعتمدها كما فعل جميع الذين ألّفوا في هذا الموضوع، فاتّخذت الجامعة الأميركيّة ببيروت نموذجاً، أعتمدها، وأنا إحدى متخرّجاتها، فلاقيت كلّ مساعدة من أساتذتها الذين اتّصلت بهم، أخصّ بالذكر الدكتور جبرائيل جبّور، رئيس الدائرة العربيّة، والدكتور قسطنطين زريق، الأستاذ في دائرة التاريخ، وقد وجّهاني توجيهاً مخلصاً، فأشكر لهما تشجيعهما ومساعدتهما، كما أنّني أشكر القائمين على مكتبة الجامعة الأمريكيّة، الذين سهلّوا لي الكثير من العناء، أخصّ بالذكر السيّدين جبران بخعازي، مساعد أمين المكتبة، والسيّد فضلو رزق، المشرف على قسم الفهرسة العربيّة والشرقيّة.

ومن المفيد أن أشير هنا إلى أهميّة كتاب القاضي المحامي عبدالله لحّود، بعنوان: «**الملكيّة الأدبية والفنيّة**»، نشرته جمعيّة

أصدقاء الكتاب ببيروت، ليستفيد منه الباحث، الذي يصبح مؤلّفاً فيما بعد، فيه يتحدّث عن الملكيّة في التأليف، وعن الحقوق المحفوظة له، وعن موقف لبنان منها، وسائر البلاد العربيّة. كما يتحدّث عن موقف المؤلف عامّة أمام القانون، والقانون تجاه المؤلّف، فيطّلع على ميثاق «برنّ» الذي ارتبط به لبنان منذ سنة ١٩٢٤م. وقد عرّف المحامي لحّود الملكيّة الأدبيّة والفنيّة بقوله: «تطلق هذه العبارة على حقّ منتج الأثر الأدبيّ والفنيّ، بأن يتصرّف بهذا الأثر، وأن يستثمره دون سائر الناس كما شاء»[1].

(١) عبدالله لحود، الملكية الأدبية والفنية (بيروت: جمعية أصدقاء الكتاب، لات)، ص:٦.

مدخل

الطبعة الثالثة

١٩٨٢م

البحث والإنسان

البحث والطفولة:

منذ فتح الإنسان عينيه وهو حائر في هذا الكون، يبحث عن حقيقته، عن جوهره، عن الطبيعة التي تحيق به، عن المجتمع الذي يعيش فيه، عن الفضاء المنساب أمامه.

حين يكون طفلاً يمدّ يديه ليؤلّف بعض الأشكال، بحثاً عن الأشكال. فإن نجح هتف فرحاً، مصفّقاً، هزجاً. ويكبر الطفل فتكبر معه الرغبة في البحث عن كلّ ما يحيط به. حتّى إذا ما دخل المدرسة، أصبح البحث موجّهاً، منظماً، في جميع مراحل الدراسة. يقوم بالتوجيه والتدريب على البحث معلّمون وأساتذة. فإذا استطاع المربّون هؤلاء أن يحافظوا على أهمّ ما في المدرسة والجامعة، أعدّوا طلاباً راغبين في متابعة البحث، ودفعوهم إلى أرقى درجات العلم ومخترعاته ومنجزاته. أمّا إذا ما تقاعس المدرسون والأساتذة عن أهمّ ما في مراحل الدراسة، وهو البحث، فطلّابهم يظلّون تائهين في طرق المعرفة الممتدّة من الأرض إلى الفضاء الذي ليس له بداية ولا نهاية! عابثين بالوطن، حاقدين على بني البشر.

فالترغيب في البحث يبدأ من مرحلة الطفولة بمكعبّات، تؤلّف إمّا كلمات، وإمّا صوراً، إلى مرحلة الجامعة حيث تؤلّف الموضوعات إمّا مقالات أو رسائل، وإمّا أطروحات أدبيّة أو علميّة.

البحث والقيادة الأخلاقيّة:

وما يهمّنا هو لفت المدرّسين جميعاً إلى أهميّة البحث، وتهيئة التلاميذ والطلاّب، وإعدادهم منذ المراحل الدراسيّة الأولى، لمعرفة منهج البحث وطرائقه. فالمنهج هو واحد، وهو الثابت، لأنّه المنارة، بواسطته يستطيع التلميذ أو الطالب أن يصل إلى الحقيقة التي يسعى إليها، متجرّداً من كلّ تأثيرات خارجيّة أو داخليّة. فللبحث أخلاقيّة تنمو بنموّ التلميذ أو الطالب، أهمّها الموضوعيّة، والأمانة، والصبر. وقد أحسن د. محمد مندور بقوله: «إنّ مناهج البحث ليست قيادة للفكر فحسب، بل هي أيضاً، وقبل كلّ شيء قيادة أخلاقيّة، لأنّ روح العلم روح أخلاقيّة»[1].

البحث والاستقلال:

وبناءً على ذلك، فموضوع البحث يجب أن يكون مستقلاً عن الباحث داخلياً وخارجياً. لا ينسب إليه بالقربى، سيرةً كان أم نقداً، أم أدباً أم علماً، ولا يختاره بمسبّقات، يريدها

---

(١) لانسون ومايه، منهج البحث في الأدب واللغة، تر محمد مندور (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٦م)، م ١٠.

لتأييد أفكاره، خوفاً من الانزلاق مع العاطفة، والهوى الشخصيّ، فيضعف قيمة البحث، ويمسخه، ويجعله عرضة للانتقاد، أو السخرية، أو الإهمال. فالطالب لا يبدأ أبداً دراسته، «ليبرهن على شيء، بل ليكشف شيئاً. وهو إذن، لا يتجاهل وسيلة تساعده على بلوغ هذا الهدف، مستعدّ أن يغيّر رأياً يكون قد كوّنه إذا جدّ ما يستدعي هذا التغيير، مهما استلزم ذلك التغيير من عناء ونصب، تلك هي الروح العلميّة، تسعى وراء الحقيقة، ولا يقودها أو يؤثّر فيها هوى، ولا رغبة»[1]. فأهمّ ما في البحث هو «إخضاع نفوسنا لموضوع دراستنا، لكي ننظّم وسائل المعرفة وفقاً لطبيعة الشيء الذي نريد معرفته»[2].

البحث وعمليّاته:

فالباحث يقوم بعمليّات أساسيّة تؤدّي إلى المعرفة الدقيقة الكاملة بكلّ كتاب يتناوله، و«إن كانت تلك المعرفة في الواقع لا يمكن أن تبلغ درجة الكمال. وكل ما نستطيع أن نصل إليه هو أن يكون النقص فيها أقلّ ما يمكن»[3].

---

(١) أحمد شلبي، كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص: ٦.

(٢) لا نسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٢٩.

(٣) م.ن.، ٣٩.

أمّا العمليّات، في رأي لانسون[1]، وفي رأيي، فتنطلق من النظرة التاريخيّة التي «تضع العنصر الشخصيّ في موضعه، وتجرّد الناقد من أهوائه»[2]. فالنظرة التاريخيّة التي نستخدمها في دراستنا يمكن أن نعرّفها بأنّها «فنّ تمييز الأساليب. وتذوّق كلّ مؤلّف في أسلوبه بنسبة ما في ذلك الأسلوب من كمال»[3]، وما فيه من حقائق، ثم بالمقارنات بين مؤلّفين آخرين، وما في مؤلّفاته من خطأ وصواب، لكي نقوّم الخطأ، ونرده إلى حقيقته، ونشير إلى ذلك بأدلّة وافية، مقنعة. وقد خبرت هذه النظرة التاريخيّة حين أكببت على بحثي: «**محمود بن الحسين البغداديّ، المعروف بأبي الفتح كشاجم في آثاره وآثار الدارسين**». فانكشفت لي حقائق كثيرة، وأخطاء وقع فيها بعض الباحثين السابقين، بعضها كانت خطيرة، فرددتها إلى صوابها، بيد أنّي تركت بعضها مرتبطاً بالظنّ والتخمين، خوفاً من الوقوع في خطأ الجزم، كما فعل بعض الدارسين.

والعمليّات في النظرة التاريخيّة، نختصرها عن لانسون، لأنّه استوفى حقّها، وهي تصبّ في الأسئلة التالية:

---

(١) كان أستاذاً للأدب الفرنسي. وعرف عالماً جمع بين الاتجاه الفلسفي في النقد، والدقة العلمية في البحث. وله مؤلّفات ضخمة في تاريخ الآداب الفرنسية، منذ نشأتها إلى القرن العشرين (راجع: محمد مندور، منهج البحث في الأدب للانسون، منهج البحث في الأدب للانسون، م٨و٩).

(٢) لانسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٢٩.

(٣) م. ن.، ٣١.

أولاً: «هل نسبة النصّ صحيحة؟..

ثانياً: «هل النصّ نقيّ كامل، خال من التغيير أو التشويه أو النقص؟..

ثالثاً: «ما هو تاريخ النصّ؟ تاريخ تأليفه، لا تاريخ نشره فحسب؟..

رابعاً: «كيف تغيّر النصّ من الطبعة الأولى إلى الطبعة الأخيرة التي نشرها المؤلّف؟..

خامساً: «كيف تكوّن النصّ منذ أوّل تسويده إلى الطبعة الأولى؟... والطبعة الأخيرة؟..

سادساً: كيف «نقيّم المعنى الحرفيّ للنصّ، معنى الألفاظ، والتركيب التاريخيّ، ثم معنى الجمل بإيضاح العلاقات الغامضة، والإشارات التاريخيّة، أو الإشارات التي تتعلّق بحياة الكاتب نفسه؟

سابعاً: كيف «بعد ذلك، نقيّم المعنى الأدبيّ للنصّ. أي نحدّد ما فيه من قيم عقليّة، وعاطفيّة، وفنيّة... وآراء أخلاقيّة، وإجتماعيّة، وفلسفيّة، ودينيّة[1]؟..

ثامناً: «كيف تكوّن المؤلّف الأدبيّ؟ أيّ نوع من الأمزجة استجاب لأيّ نوع من الملابسات فخلقه؟ وحياة المؤلّف هي التي تنبئنا عن ذلك. ثم من أيّ الموادّ تكوّن؟ وهذا ما يخبرنا

(١) لانسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٣٦، ٣٧، ٣٨.

به البحث عن المصادر. على أن نقصد من هذا اللفظ إلى معناه الواسع، فلا نقتصر على البحث عن المحاكاة الواضحة، أو المسخ المفضوح. بل نعدوها إلى كلّ آثار التقاليد، ومخلّفاتها الشفويّة والكتابيّة. ومن الواجب أن نصل في هذا الأتّجاه إلى أقصى غايات الإيحاء، والمسايرة التي يمكن أن ندركها.

تاسعاً: «أيّ نجاح لاقى المؤلّف، وأيّ تأثير كان له؟ والتأثير لا يتّفق دائماً مع النجاح. وتحديد التأثير الأدبيّ ليس إلا دراسة عكسيّة للمصادر. فمنهج البحث فيهما واحد، وتحديد التأثير الاجتماعيّ أكثر أهميّة، وأكثر مشقّة في ملاحظته»[1].

البحث والخطأ:

وقد نكون عرضة في كلّ هذه العمليّات في النظرة التاريخيّة «إلى الخطأ دائماً. وخشية الخطأ باستمرار هي طريقتنا الحقيقيّة. بل هي كلّ طريقتنا في القيام بعمل علميّ. وهذا الاتّجاه في المنهج... يضايق ما ألف «النقّاد العبقريّون» من عادات أدبيّة. نحن دائماً في خوف من أن نخطئ، ونحن نحذر باستمرار آراءنا، بينما هم يعتزّون بها، ويريدونها جديدة، شيّقة، نافعة. نريدها صادقة، وهم يسيّرونها، ويزيّنونها في مهارة. نحن نحتاط كي لا تعدو آراؤنا الحقائق الثابتة»[2].

---

(١) لانسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٣٨، ٣٩.

(٢) م.ن.، ٤٢، ٤٣.

ثم يتابع لا نسون قوله: «منهجنا كلّه، كما قلت، يقوم على الفصل بين التأثّر الشخصيّ، والمعرفة الموضوعيّة التي تحدّ من ذلك التأثّر، تراجعه، وتفسّره لصالحها»[1].

البحث وآليّة الجهد:

وتابع لانسون قوله: «إنّ بعض النقّاد يخشون أن يكتم المنهج أنفاس العبقريّة! ثم يتحمّسون في دفاعهم كأنّ لهم في ذلك مصلحة خاصّة! يهاجمون آليّة الجهد في عمل الفيشات (البطاقات)، وعقم البحث. إنّهم يريدون أفكاراً. ألا فليطمئنّوا. فالبحث ليس غاية بل وسيلة. و«الفيشات» أدوات للمدّ من المعرفة، ووقاية من أخطاء الذاكرة. إنّ غايتهما أبعد منهما. ليس هناك منهج يبرّر آليّة الجهد، وقيمة المناهج تتناسب وذكاء من يستخدمونها. نحن أيضاً نريد أفكاراً ولكنّنا نريدها صادقة.

«وإذن فكلّ النشاط الروحيّ الأصيل، من إحساس إلى تحليل، إلى تفكير، باقٍ مع المنهج الدقيق. وللقدرة على اختراع الأفكار أن تعمل في حريّة، فنحن لا نحدّ من قوّة الذكاء، ولا من خصوبته، ولكنّنا نريد أفكاراً صادقة، ولذلك نريد أدلّة وتحقيقات»[2].

---

(١) لانسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٤٣.
(٢) م.ن.، ٥٣، ٥٤.

وإذا كنّا قد خلقنا على نحو لا «يمكننا من معرفة الحقيقة، فلا أقلّ من أن نبحث عنها»[1].

فالبحث مجاله غير محدود، لذلك يقتحم أبواب المعرفة، ويفسح للحقول الجديدة، ويضاعف الابتكار، ويجعل نتائجه أدوات سلام للإنسانيّة جمعاء، كما أنّ السعادة الإنسانيّة منوطة بمعرفة حقائق الأشياء وأحوالها المتكثّرة المتنّوعة بقدر الطاقة البشريّة، ثمّ ضبطها وتسهيل تعليمها[2].

البحث والسلام:

وقد رأى لانسون في الروح التاريخيّة، والمنهج النقديّ أدوات سلام، تساهم في مزايا النشاط العلميّ الذي يتضمّن مبدأ الوحدة العقليّة، «فليس هناك علم قوميّ، وإنّما هناك علم إنسانّي. وكما أنّ العلم يحقّق الوحدة العقليّة في الإنسانيّة، فهو كذلك يحقّقها في الأمم المختلفة»[3]. والعلم يوحّد أيضاً بين أبناء الوطن، مهما اختلفت أحزابهم أو دياناتهم، ويقود البشر إلى السلام والمحبّة. فالنقد التقريريّ، «نقد الأهواء، والشهوات، يفرّق، أمّا التاريخ الأدبيّ فيجمع، كما يفعل العلم الذي يستوحي روحه. وبذلك

---

(١) لانسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٥٥.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (بيروت: ط دار الكتب العلميّة، ١٩٩٢م)، ١: ٦.

(٣) لانسون، ع.س.، ٦٠.

يصبح وسيلة للتقريب بين المواطنين الذين باعد بينهم كلّ ما عداه! إنّنا إذا كنّا لا نعمل للحقيقة، وللإنسانية فحسب، فإنّنا نعمل، ولهذا أستطيع أن أقول للوطن»[1].

الباحث والنصّ[2]:

وأمّا النصّ الذي نقرأ، فهو إنتاج إنسان. فإذا كان كذلك، يقول د. آلار، فإنّ «العلاقة القائمة بين الباحث والنصّ الذي يدرسه، لا يمكن أن تكون إلا حالة خاصّة من علاقة الإنسان بالإنسان. وإنّ خصائص العلاقات بين الناس يمكن أن تحدّد بطرق ثلاث:

فقد تكون علاقة سيطرة.

أو علاقة عبوديّة.

أو علاقة صداقة[3].

أمّا النوعان الأوّلان من أنواع العلاقات بين الباحث والنصّ فهما «علاقتان يجب أن يتجنّبهما الباحث، لأنّهما رفض واعٍ أو لا واعٍ لمعالجة النصّ، كإنتاج مرتبط بالإنسان»[4].

---

(١) م.ن. لانسون، منهج البحث الأدبي، ص: ٦٠.

(٢) راجع تعريف النصّ: البحث، ح ص: ١٤٧.

(٣) الأب ميشال آلار، في المنهج العلمي وروح النقد (بيروت: مط دار الإنسان الجديد، ١٩٧٤م)، ص: ١٠.

(٤) م.ن.

النصّ وموقف السيطرة:

إنّ هذا الموقف، هو الموقف الموضوعيّ الذي يسعى «إلى جعل موقف الباحث في حقل العلوم الإنسانية شبيهاً بموقف الباحث في حقل العلوم الطبيعيّة كالفيزياء والكيمياء... إنّ حدود الموضوعيّة واضحة كلّ الوضوح إذاً، لأنّه لا يمكننا أن نعامل ما هو إنسانيّ كأنّه شيء من الأشياء الطبيعيّة»[1].

بيد أنّه إذا «أقام الباحث علاقة مع النصوص المدروسة تشبه علاقات الفيزيائيّ أو الكيميائيّ اللذين يخضعان لقوانين العناصر والأجسام المعالجة، فإنّه يتعرّض لخطر أن يصبح عبداً للنصوص. والتبحّر ميزة من ميزات البحث الحديث في حقل العلوم الإنسانيّة. والتبحّر عمليّة قوامها الاستعلام والإعلام»[2] في كلّ ما يتعلق بموضوع من الموضوعات، وغيرها ممّا له علاقة بالدراسة، والباحث، والقارئ.

النصّ وموقف العبوديّة:

وهذا الموقف قد يكون هو المعروف «في الحضارة العربيّة الإسلامية باسم التقليد»[3]. وفي هذا الموقف يصبح «المؤلّف جامعاً، ويصبح مؤلّفه سلسلة نصوص يقتبسها من أيّ كتاب

---

(١) الأب ميشال آلار، في المنهج العلمي وروح النقد، ص: ٢٠-٢١.

(٢) م.ن.، ٢١.

(٣) م.ن.، ٩.

كان، ويبدأها بقال فلان. وبما أنّ المعيار الوحيد الذي يعتمد عليه المؤلّف هو الكتابة، فيصبح كلّ ما كتب حقيقة لمجرّد كونه مكتوباً»[1].

ويتّخذ هذا الموقف العبوديّ مظهرين: مظهر الموضوعيّة، ومظهر التبحّر في العلم[2].

النصّ وموقف الصداقة:

وهذا الموقف هو «الموقف الوحيد الذي يتيح تطبيق قواعد الإحياء أو قواعد التحديث. وقوام هذا الموقف أن يبحث المرء من الناس، والعالم الإنسانيّ من خلال النصوص، وأن يقيم مع هؤلاء الناس علاقات احترام، وتفاهم، وتعاطف، أي علاقات صداقة»[3].

الباحث وعلاقاته:

ويتابع د. آلار قوله: «إنّ علاقات الباحث بموضوع بحثه هي من أهمّ النقاط التي يجب التشديد عليها، وتعتبر هذه العلاقات ضمن مجموعة القوانين التي تؤلّف المنهج العلميّ من أصعب النقاط نظراً لصعوبة توضيحها»[4].

---

(١) الأب آلار، في المنهج العلمي وروح النقد، ص: ٢٠.

(٢) م. ن.

(٣) م.ن.، ٢٢.

(٤) م.ن.، ٣٧.

ويرى آلار أنّ هذه العلاقات «معقّدة، لأنّها يجب أن تشمل من ناحية أولى الموضوعيّة العلميّة التي تقضي بأن يتجرّد الباحث من ميوله، وأفكاره الشخصيّة، ليخضعها لموضوع دراسته، ولأنّها تشمل من ناحية ثانية روح النقد التي تفترض التزام الباحث بأفكاره الشخصيّة لكي يتصدّى بنفسه لموضوع بحثه»[1].

البحث ومقوّماته:

وقد اختصر د. جبّور عبد النور مقوّمات البحث الناجح بما يلي:

أولاً: «بوضوح المخطّط الذي يتقيّد به الكاتب في المدخل، والعرض، والنتيجة».

ثانياً: «باستعمال المفردات والتعابير الخاصّة بنوعيّة البحث وطبيعته، ومضمونه».

ثالثاً: «بالدقّة المنطقيّة، وترابط الأفكار، وتعاونها خلال الصفحات، لإبراز المحصّل النهائيّ».

رابعاً: «بالإفادة من المصادر والمراجع، وذكرها بأمانة، مع الإشارة إلى ما أخذ منها بدقّة ووضوح»[2].

---

(١) الأب ميشال آلار، في المنهج العلمي وروح النقد، ص: ٣٧.

(٢) جبّور عبد النور، المعجم الأدبي (ط: ١؛ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ص: ٤٧ أ.

البحث ومهمّة الجامعات:

ويقول د. مصطفى نظيف[1] إنّ: «مهمّة الجامعات لا تقتصر، ولا ينبغي لها أن تقتصر على التعليم التقليديّ، بل يجب أن تمتدّ إلى ارتياد الآفاق البعيدة، والمجهولة، فتعنى بالبحث العلمي الذي يضيف إلى العلم إضافات جديدة، ويمتاز بالابتكار، والإبداع»[2].

فالمهمّة عظيمة، دقيقة، بيد أنّها خطيرة إذا أهملت الجامعات أهمّ ما فيها، وهو منهج البحث، وطريقة البحث العلميّ في جميع مجالاته. فالبحث ينظّم، ويربّي عادة العمل، والاستمرار فيه حتّى يصل إلى آخر ما يستطيع أن يصل إليه من الحقيقة، لاستكشاف طريق الصواب وتقويم الخطأ بقدر المستطاع، لخدمة الإنسان أينما كان، ممتداً من الوطن إلى العالم بأسره.

الباحث والنقص:

فالباحث هو إنسان يسعى دائماً إلى سدّ النقص المركوز في جبلته، وإن صعب عليه الوصول إلى الكمال. وهو إنسان قلق يسعى دائماً إلى معرفة المجهول. وكلّما فكّرت في البحث الذي يصبح أُطروحة، وفي معظم الأحيان كتاباً، تذكّرت قول

---

(١) مدير جامعة عين شمس، مصر(١٩٥٦م).

(٢) مصطفى نظيف، «العلم وتنظيمه في البلاد العربية»، البحث العلمي في العالم العربي (بيروت: منشورات الجامعة الأميركية، ١٩٥٦)، ص: ٨٣.

العماد الأصفهاني(٥٩٧/ ١٢٠٠م)[١]: «إنّي رأيت أنّه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن. ولو زيد هذا لكان يستحسن. ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

وإذا كانت معرفتنا، يقول لانسون: «لا يمكن أن تبلغ درجة الكمال... كلّ ما نستطيع أن نصل إليه هو أن يكون النقص فيها أقلّ ما يمكن»[٢].

و«إذا لم نكن قد خلقنا على نحو يمكننا من معرفة الحقيقة، فلا أقلّ من أن نبحث عنها»[٣].

و«إذا كنّا لا نعمل للحقيقة، وللإنسانيّة فحسب، فإنّنا نعمل للوطن»[٤].

فالبحث هو طلب العلم والمعرفة، وعلينا ان نقتحمهما من دون وجل ولا حياء، كمقولة أبي الحسن البصريّ: «من

---

(١) ولد بأصبهان، وتوفي بدمشق. راجع سيرته: ابن خلكان (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (بيروت: ط دار صادر، ١٩٧٧م)، ٥: ١٤٧ ـ ١٥٣ وغيرها. ومن مؤلفاته المشهورة: «خريدة القصر وجريدة العصر».

(٢) لانسون، منهج البحث في الأدب، ص: ٣٩.

(٣) م.ن.، ٥٥.

(٤) م.ن.، ٦٠.

استتر عن الطلب بالحياء لبس للجهل سربالـه. فقطّعوا سرابيل الحياء، فإنّه من رقّ وجهه رقّ علمه»[1]. فالعلم على قول حاجي خليفة: «ألذّ الأشياء وأنفعها... والعلم حائز للشرفين جميعاً، (شرفه لذاته) لأنّه لذيذ في نفسه فيطلب لذاته، (وشرفه لغيره لأنّه) لذيذ لغيره، فيطلب لأجله»[2].

ثم تابع حاجي خليفة مقولته: «فلا يخفى على أهله أنّه لا لذّة فوقها لأنّها لذّة روحانيّة، وهي اللذّة المحضة... ألذّ وأشهى من اللذائذ الجسمانيّة»[3].

---

(١) ابن قتيبة، عيون الأخبار، ٢: ١٢٣.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون، ١: ١٩.

(٣) م.ن.، ١٩-٢٠.

تمهيد

الطبعة السادسة

١٩٩٨م

وفي هذه الطبعة ارتأينا أن نضيف إليها فصلاً، وهو الفصل السابع، فيه تناولت المخطوط وتحقيقه، فيكون بذلك امتداداً للبحث العلميّ، إذ يختار الباحث أحياناً مخطوطاً لم ينشر بعد، فيحقّقه تحقيقاً علمياً استعداداً لنشره.

وقد أصبح تحقيق المخطوطات علماً، له قواعده، وأصوله، وفروعه. وقد كان للمستشرقين المستعربين السبق في نشر التراث العربيّ منذ القرن الماضي. ومن الإنصاف، على قول الدكتور صلاح الدين المنجّد أن نقرّ بفضلهم في نشر تراثنا العربي[1]، كما أنّنا نقرّ بفضل الدكتور المنجّد، الذي استوحى علم نشر المخطوطات منهم، وقد وضع كرّاسة في قواعد التحقيق، يجب على كلّ محقّق أن يتبعها. ولم ينكر فيها فضل الدكتور عبد السلام هارون في محاولته العربيّة الأولى، التي أفرد لها كتاباً مستقلاً في «تحقيق النصوص ونشرها»[2]، وإنّما أخذ عليه عدم اطلاعه على القواعد التي وضعها المستشرقون لنشر المخطوطات، كما أنّه لم يميّز قواعد تحقيق المخطوطات من العلوم المساعدة على التحقيق[3]،

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات (ط: ٥؛ بيروت: مط دار الكتاب الجديد، ١٩٧٦م)، ص: ٧.

(٢) نشر بمصر عام ١٩٥٤م.

(٣) قواعد تحقيق المخطوطات ص: ٤

فارتأى الدكتور المنجّد أن يسدّ الفراغ، فوضع كرّاسة مستقلّة في قواعد تحقيق المخطوطات، امتازت بمنهجها العلميّ الحديث، ووضوحها وإيجازها، لا يستغني عنها الباحث. ثم وضع كرّاسة مستقلّة في العلوم المساعدة على التحقيق، منها علم الخطوط، وعلم المصادر[1]. ومن العلوم المساعدة أيضاً علم الوراقة[2]، والعلوم والآداب العربيّة والعالميّة المختلفة، وعلم اللغات، وغيرها.

وبعد ذلك ظهرت بعض المحاولات في قواعد التحقيق، تحاول التنبيه إلى نشر المخطوطات، وتحقيقها، منها في سياق الحديث عن مناهج البحث عامّة، ومنها خاصّة في منهج التحقيق وقواعده. نذكر من بينها كتابين، وهما «مبادئ في مناهج البحث العلمي»[3]، لفؤاد الصادق، و«منهج تحقيق المخطوطات»[4]، الصادر عن مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث.

وما زلنا نعدّ الكرّاسة التي وضعها الدكتور صلاح الدين المنجّد هي الأقرب إلى فهمنا العالميّ في تحقيق المخطوطات، إذ

---

(١) قواعد تحقيق المخطوطات، ص: ٣٠.

(٢) أوّل من أشار إلى ذلك العلم هو حبيب الزيّات، في مقالته المنشورة في مجلّة المشرق (السنة٤١، ١٩٤٧م)، ص: ٣٣٤-٣٥٠.

(٣) نشر ببيروت: مط دار العلوم، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

(٤) نشر بإيران: قم، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

امتازت بالمنهجيّة العلميّة، والوضوح، والتركيز، والاختصار.

وبناء عليه سيظلّ ما استلّ منهـا سابقاً، تابعاً للفصل السابع الذي أضفته، وعنوانه: «الباحث والمخطوط»[1]، معترفة بفضل الدكتـور المنجّد.

(١) راجع البحث، ص٢٢٩ وما بعدها.